اللسانيات الكلية، المفهوم والمرجعية

د. وقاص سعدي غركان

كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة

مستخلص

برزتْ لنا في القرن العشرين طلائعَ نظريات لغوية في البحث الغربي، كان الغرضُ منها والغاية دراسة منهج اللغة الغربية، ولا مبالغة إنْ قلنا: إنَّ تزاحم الساحة الغربية بهذه النظريات منذ ألسنية دي سوسير إلى الآن دلالة على الإبداع والابتكار والاجتهاد في الفكر، غير أنَّ ذلك كله يكون باسقا مفيدًا يأتي بثماره في حدود ما ابتُكِرَ من أجله، ومن هذه النظريات التي ملأت بفلسفتها التكوينية، وبعمقها المعرفي العقلي الديكارتي عقول الباحثين الغربيين هي (اللسانيات الكلية)، وهذه النظرية الرياضية قد نظرت إلى اللغة من منظار الإبداع والقدرة وعمق ذلك العضو المتوارث من نسلٍ إلى نسلونجدُ أنَّ التطبيق المخل لتلك النظريات على نصوص اللغة العربية، والدراسات المتعجلة والأخذُ بكليتها، أوقع الدرس اللغوي العربي المعاصر في مأزقين شديدين، أحدهما: ضعف التحصيل في علوم العربية، والآخر: الإسقاطات المخلة عند تطبيق تلك النظريات، ممَّا أفقد كثيرًا من تلك الدراسات الجدوى والثمرة العلمية.

Abstract

In the twentieth century, linguistic theories emerged for us in Western research, the purpose of which was to study the method of the Western language, and it is no exaggeration if we say: The contention of the Western arena with these theories since the years of De Saussure until now is an indication of creativity, innovation and diligence in thought, but all of that It will be a useful batch that will bear fruit within the limits of what was invented for it, and from these theories that filled its formative philosophy, and with its depth the Cartesian mental knowledge the minds of Western researchers are (total linguistics), and this mathematical theory has looked at the language from the perspective of creativity and ability and the depth of that inherited member of Ask to Neslounjd that the breaching application of these theories to the texts of the Arabic language, and hasty studies and the introduction of them as a whole, put the contemporary Arabic linguistic lesson into two severe dilemmas, one of which is: poor achievement in Arabic sciences, and the other: disruptive projections when applying these theories, which lose many of those studies Feasibility and scientific fruit.

المقدمة

الحمد لله الفرد الصمد، الذي أنزل القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبين، والصلاة والسلام على أفصح العرب وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد

فقد برزتْ لنا في القرن العشرين طلائعَ نظريات لغوية في البحث الغربي، كان الغرضُ منها والغاية دراسة منهج اللغة الغربية، ولا مبالغة إنْ قلنا: إنَّ تزاحم الساحة الغربية بهذه النظريات منذ ألسنية دي سوسير إلى الآن دلالة على الإبداع والابتكار والاجتهاد في الفكر، غير أنَّ ذلك كله يكون باسقا مفيدًا يأتي بثماره في حدود ما ابتُكِرَ من أجله، ومن هذه النظريات التي ملأت بفلسفتها التكوينية، وبعمقها المعرفي العقلي الديكارتي عقول الباحثين الغربيين هي (اللسانيات الكلية)، وهذه النظرية الرياضية قد نظرت إلى اللغة من منظار الإبداع والقدرة وعمق ذلك العضو المتوارث من نسلٍ إلى نسل، ولأنها جاءت ردة فعلٍ على سلوكية بلومفيلد فقد تلاقَفَها اللسانيون من كلِ جانبٍ، ولاسيما الغربيون كونها الحل لمشاكل لغاتهم، ولعلي أكون مصيبا وغير مبالغ إذا قلت: إنَّ هذه النظرية قد اكتسبت شهرتها وأصالتها عندهم من ذكاء مؤسسها التشومسكي عندما قرر أن تكون الانكليزية هي مرجع كل اللغات فما يصح فيها يصح في غيرها.

ونجدُ أنَّ التطبيق المخل لتلك النظريات على نصوص اللغة العربية، والدراسات المتعجلة والأخذُ بكليتها، أوقع الدرس اللغوي العربي المعاصر في مأزقين شديدين، أحدهما: ضعف التحصيل في علوم العربية، والآخر: الإسقاطات المخلة عند تطبيق تلك النظريات، ممَّا أفقد كثيرًا من تلك الدراسات الجدوى والثمرة العلمية[١]. فهذه النظرية في أنساقها وتجذرها في الفلسفة اليونانية كان لزاما أن تبقى في فلك الغرب لكن من سوءة العربية أن ادَّعى بعض أبنائها معرفتهم بها وتاهوا في غياهب جبها، فقرروا أنْ تكونَ اللسانيات الكلية هي الحل لكثير من مشاكل العربية، ولا نعلم إلى اليوم أين مشاكل لغة القرآن؟ يقول الدكتور رشيد العبيدي: ((ولعلني لا أبالغ اذا قلت: إنَّ ثمة غلوا محموما ينهد به نفر من المغرمين بالبحث الألسني الأوربي في هذا القرن يهدف إلى الانصراف عن البحث العربي الأصيل إلى الألسنية الحديثة ولاسيما المعنيين بالعربية ممن تعلموا شيئا عند الغربيين)) [٢]، ومن نافلة القول أنْ نقف عند غلو أحد المحدثين الذي ما انفك يرمي رمي عشواء منتقصا من العربية إلى أبعدِ حدودها إذ يقول: ((فالمعطيات التي نجدها عند القدماء معطيات ناقصة، وليست ناقصة أو غير ذات تمثيلية فحسب

بل هي أيضا معطيات زائفة))[٣] والحل عنده أَنْ نعتمدَ في دراسة العربية دراسةً بنَّاءةً جديدةً على مَن دَرَسَ في الغربِ أو اهتم بدراسة اللهجات، وبعبارةٍ أخرى كما يرى الأوراغي: ((بما أنَّ اللهجات المنتشرة في الوطن العربي خليط تكوّن من تداخل العربية ولغات أوربية فهي الأكثر طواعية لأن تنطبق عليها النماذج النحوية الغربية، واذا حصل هذا التطابق بين آلة الوصف الغربية وبين ما تصفه من أنساق التواصل لدى عرب اليوم زالت حجة التراثيين الرافضين لافتراض الأنحاء الغربية وتطبيق قواعدها لوصف العربية)) [٤].

مما تقدم جاء هذا البحث ليكشف تنافر اللسانيات الكلية مع أصالة مكونات العربية وبلاغتها، وكما في العرب عرب غرباء، فيها أصلاء العلم والمعرفة، ولا أجدني مبالغا إذا قلتُ: إنَّ هؤلاء من أدوات حفظ القرآن الذي تكفل به الله تعالى، فاعتمد هذا البحث في نقده على كتابات الدكتور محمد الأوراغي في تعريته لهذه النظريات ومن تعبد خطاها.

ووُسِم هذا البحث بـــ**(اللسانيات الكلية، المفهوم والمرجعية)**، وهو على مطلبين: وقفت في الأول على مفهوم اللسانيات الكلية، وذيلته بنقاط وقفتها على بعض العنوانات التي بينت فيها نقدا لمفاهيم هذه الكلية، وأما الثاني فقد نهض بدراسة مرجعية هذه النظرية وتنقلها بين أفكار متنوعة ثم حددت حقيقتها انطلاقا من كتاب الوسائط اللغوية للأوراغي، وهو اعتمادي فضلا عن المظان الأخرى في هذا البحث، ثم ختمته بأهم ما عنَّ لي من نتائج.. وآخر كلامي أن الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح العلوم، والصلاة والسلام على سيدنا النبي وعلى آله وصحبه أجمعين.

المطلب الأول: اللسانيات الكلية مفاهيم ونقود

يدَّعي بعضهم – كما سنرى تشكيكا فيه– أنَّ اللسانيات الكلية العقلانية نشأت في العضو الذهني التشومسكي عندما تجرأ على نقد المدرسة السلوكية البلومفيلدية، فأصبح بهذا النقد أو النقود زعيما للمدرسة اللغوية الديكارتية الأصل التي تعتمد في تكوينها العلمي: الطبعية الفلسفية المتآخية مع الفكر الأرسطي اليوناني، فوضع تشومسكي نظريته على أنَّ القاعدة اللغوية مؤثرة في اتجاهٍ واحدٍ لا غير إذا زدنا عليه مبدأ استراتيجيًّا لم يفارقْ مشروعه، ومفاده: أنَّ ما يصحُّ في اللغة الإنجليزية يحتمل أنْ يكون كليًا يستغرق كل اللغاتِ البشريَّةِ[٥]، فنظرية اللغة عنده: توحي بأنَّ اللغات الإنسانية متشابهة فيما بينها على الرغم من اختلافها في الأصل والتاريخ، وهذه النقطة تطرحُ تساؤلًا عن مصدر هذا التشابه وأسبابه، وأوردَ هنا ثلاثة عناصر مهمة لابدَّ من أخذها بعين الاعتبار:

١- إنَّ جميع اللغات الإنسانية تعالج الخصائص والأشياء الموجودة في العالم المحسوس التي من المفروض أن يدركها كل المتمتعين بقدرات فيزيولوجية ونفسية سليمة.

٢- إنَّ جميع اللغات تؤدي وظائف متشابهة (كتقرير أشياء، طرح أسئلة، اصدار أمر...الخ).

٣- إنَّ جميع اللغات تستعمل الجهاز الصوتي نفسه، ويمكننا أن نعدّ عمل هذا الجهاز بحد ذاته مسؤولًا عن بعض الخصائص التشكيلية للغة[٦].

لقد أفرزت أفكار العقلانية مجموعة من الإشكالات في اللغة كان واجب أنْ يعتني بها اللغويون [٧]، وسنأتي على نقد بعضها -إن شاء الله-.

إنَّ اعتناء تشومسكي بالفلسفة الديكارتية جعلته ينظر إلى اللغة كونها نظامًا معرفيًّا عقليًّا لا يكفي وصف ما يظهر منه بل لا بدَّ من أنْ تتعدى دراسته ذلك إلى تفسير طبيعته واكتسابه واستعماله ضمن ما تفرضه حدود العقل البشري[٨]، ولهذا نرى تشومسكي معنيا بما يجري في الذهن من عمليات معقدة، فأقام فرضيته موجهة نحو البحث في القدرات المعرفية البشرية والبيئات الذهنية مستندا في ذلك إلى قاعدة فلسفية مفادها: كيف يمكن للمخلوقات البشرية أن تعرف كل ما تعرفه على الرغم من أن علاقتها واتصالها بأطراف العلم قصير العمر، ومؤطر بأطر ضيقة[٩]؟.

إنَّ هذه الكليات المعرفية المتعرية جذرا من الأمبريقية المعتمدة في إبداعها على العضو الذهني والملكة اللغوية المتوارثة في عقل الإنسان ماهي إلَّا مجموعة النظريات اللسانية التي طورها بعد أن وضعها تشومسكي لتشمل مجالات أخرى -بعد أن أعتدت لها مقعدا حسنا-، وتقوم هذه المدرسة في منهجها الغائر في تاريخ الفلسفة المعرفية على استعمال ما عرف وتأصل في أذهان الباحثين اللسانيات التوليدية، حتى بلغ شأنها إلى أنَّ أي منهج معرفي لساني لا يقاس صحته واقترابه من ضفاف المعرفة الوصفية التفسيرية إلَّا من أثناء اللسانيات التوليدية[١٠].

اللسانيات الكلية والفص المعجمي

يعد التفكير اللساني أساسا في بناء النظرية المعجمية، ومن أهم الخصائص في التفكير اللساني الحديث على اعتبار أنَّهُ يتوجه من النظر إلى اللغة باعتبارها نظام متكامل، وعلم المعجم هو أحد العلوم اللسانية التي تعالج قضايا المعجم في إطار نظري عام يصلح للتطبيق على لغة بعينها، وهذه النظرة اللسانيَّة أرحب من المنهج التقليدي في النظر إلى المعجم وغيره من المستويات، وهذا يجعل اللسانيات التشومسكية تتوجه إلى دراسة لغة ما بقواعد وأصول تصلح

للتطبيق على اللغات الأخرى[١١]، يقول ابن خلدون في مقدمته: ((وهكذا تصير الألسن واللغات من جيل إلى جيل آخر وتعلمها العجم والأطفال، وهذا هو معنى ما تقوله العامة من أنَّ اللغةَ للعرب بالطبع، أي: بالملكة الأولى التي أخذت عنهم ولم يأخذوها عن غيرهم))[١٢]، وهذا يعني أنَّ الأصل في المعرفة اللغوية الكلية في فصوصها المتنوعة واردة لكن ضمن نطاق لغوي جغرافي واحد وهو ما وسعته اللسانيات الكلية، ((ولما كان الإبداع أو الإنتاجية صفة تشترك فيها جميع اللغات الإنسانية كان لزاما على النظرية اللسانية أنْ تكون مبنيَّة على مراعاة ماهو مشترك في الذهنية اللغوية عند أبناء اللغات المختلفة، وهو ما أوحى إليه بفكرة النحو العالمي، وهي فكرة مركزية في اللسانيات التوليدية)) [١٣].

إنَّ اعتقاد النهج التشومسكي عبر التاريخ القريب أنَّ بنية لغته على الخصوص تشخص الصور الكلية للدماغ البشري أو فكره، لما تقدم يجب ألَّا يسلم بإمكان امتداد فرضية خارج إطارها[١٤]، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أنْ يعتصم الناس على مختلف ملكتهم اللغوية بمعجمٍ واحدٍ ((افتراض أنَّ للغات معجما واحدا موحدا باعتبار الموضوعات التي يتطلع إليها كل فعل من أصل بإسناد العوارض إليها))[١٥]، ولكي ترقى المفاهيم اللسانيَّة على ضبابية اللسانيات الكليَّة يجبُ أَنْ يضمن بناؤها تفصيلا منطقيا، وتجذيرا معرفيا حادا قائما على حفظ خصائص اللغات التوليفية والتركيبية (اللاشجرية، والشجرية) كلٌ على انفصال لكي تحتفظ هذه اللغات بخصائصها بعيدًا عن أنانية الفكر التبعي الكلي، والفص المعجمي هو من المستويات المهمة التي تميز بين اللغات، ولهذا وضع الأوراغي نوعين من المعاجم على أساس تنميط اللغات:

١ــ معجم مسيك: وهو مؤسس على الجذع اللغوي ويقوم على نوع الأفعال الأساس من دون الشقائق، وكون العلاقة بين الفصين الصوتي والدلالي في المداخل المعجمية علاقة اعتباطية، ومن سماته وشروطه ألا يقاسم التركيب دور التعبير عن مفاهيم وظيفية، وان تكون المداخل الأصول التي تشكل قسم المعجم أكبر من المداخل الفروع المكونة لقسم المعجم المتوقع، وهذه المزايا لا تتوفر إلا في المعجم الذي يبني مادته على اللغات التركيبية كالإنجليزية والفرنسية.

٢ــ المعجم الشقيق: وهو نقيض الوسيط في غالبية شرائطه، إذ يبنى على وسيط الجذع اللغوي، وبجمعه نوعي الأفعال الأساس والشقائق، والاعتباطية من أهم شرائطه في العلاقة بين الصوت والدلالة، أما العلاقة بين ذينكم التمثيلين للمداخل الفروع فعلاقة اصطناعية، إذ

تصنع صيغ حرفية دالة فيسكب الجذع فيها، وأما عدد مداخل هذا المعجم فالأصول أقل من الفروع؛ لأن المكون الصرفي في الفص التحويلي الواقع بين قسمي المعجم الشقيق شبه اطرادي، وهنا يمكن أنْ نحكم على هذا المعجم أنه يدرس في حدود اللغات التوليفية كالعربية واليابانية(١٦).

إنَّ دعوة توحيد المعاجم في ضوء اللسانيات الكلية فرضية مثالية لكنها خادعة ماكرة تسلب اللغات خصائصها إرضاءً لاشتراكية الفكر التشومسكي، ففضلا عمَّا تبيَّن من نوعي المعاجم التي تحكم بشرائطها اللغات نسجل بعض المشاكل التي عنَّت لبعضهم في التماهي مع فكرة وحدانية المعجم:

١ــ تسكين المعجم وتجريده من خصائصه التطورية باعتباره اكثر مكونات اللغة تبديلا وتغييرا.

٢ــ تجريده من خاصيته الطبيعية المميزة للنسق اللغوي، إذ إنَّ بواسطة هذه الخاصية يسمح للأفعال بما تمنعه الأنظمة الصورية للمعجم بحيث تكون الأفعال أو غيرها في المعجم الطبيعي أكثر تحررا منها في المعجم الصناعي، إذ يسمح الأول للأفعال بتبادل المداخل، والثاني يمنع ذلك فلا يجوز ذلك(١٧). وخلاصة القول ومنتهاه: إنَّ المعاجم البشرية لا تنتظم في نسقٍ كليٍّ وإنَّما ينتظم بعض المعاجم بنسقٍ معين، وبعضها الآخر بنسق مغايرٍ، ومن ثمة يتعذر إقامة نموذج واحد يستغرق معاجم كل اللغات(١٨).

اللسانيات الكلية وخداع الأدوار المحورية:

ترمي فرضية الأدوار المحورية في النحو الكلي إلى تحديد الأدوار المحورية في الجملة، ومقصود هذه الأدوار هي المواقع ذات الدلالة المركزية في الجملة والقيود المفروضة لتحديد كل دور محوري، وتشمل هذه المواقع المركبات الاسمية والفعلية التي يمكن أنْ يكون كل مركبٍ منها عمدة، ولا يمنع أن يكون بين هذه المركبات المركزية مركبات ثانوية تكميلية لتبيان ماهية الدلالة المركزية للمركب العمدة(١٩).

إنَّ عميد البيت اللساني الكليّ يؤسس لهذه الأدوار على معيار محوري مفاده: ((لا يحتمل الموضوع الواحد غير دور محوري واحد، كما لا يسند الدور المحوري الواحد لأكثر من موضوع واحد))(٢٠)، وإذا ما وظفنا هذا المعيار على لغة توليفية اشتقاقية كالعربية في إسناد وظيفة الفاعل بالمعنى المنطقي أو المنفذ بنظر المستضيئين بلسانيات الغربيين إلى لفظة (عادل) في الجملة (نصر عادل خالدا)، والمفعول إلى(خالد) في المنوال نفسه، ووظفنا العلمين على

مكانها الدلالي نفسه في قولنا: (ناصر عادل خالدا) ففي نظر أحادية الأدوار لا يمكن أنْ يشغل (عادل، وخالد) إلا دورا محوريا ثابتا لا يمكن له أن يتعداه[٢١]، فكل ((عنصر له وظيفة إحالية تمكنه من استلام دور في علاقة محورية كـــ(الأسماء والعوائد والضمائر) اعتبارا للنمط التركيبي الذي تتميز فيه اللغات ببنية قاعدية ذات رتبة قارة يلزم وجود مواقع محورية بحيث يستلم أي موضع دوره من الموقع الذي يمثله هو أو طيفه)) [٢٢]، ولتوضيح ما سبق من تأصيل لساني كلي في تحجير الموضوع وتقييد حريته في التنقل بين أقرانه نأخذ هذا المثل:

في الموضوعين (يتقاتل، ويقتل) في الجملتين: (يتقاتل المسلمون في افغانستان)، و(يقتل بعض المسلمين بعضهم في افغانستان)، فالمعجم الشقيق (الذي ينظِّر للغات التوليفية) يسمح بالجملتين لأنه يتوافر على كلا الفعلين، غير أن الفصاحة تكمن في الجملة الأولى، لأن التشقيق المعجمي قبل التركيب مع اشتراكهما في الاستقامة التركيبية، وأما المسيك (اللغة التركيبية) فلا يقبل إلَّا بالجملة الأولى لأنه لا يتوافر على صنف المداخل الخاصة بالأفعال الشقائق بسبب إحجام التصريف عن مزاولته داخل النمط اللغوي المتميز بمعجمه المسيك، وعلى ذلك فإن المنوال الثاني يعد لاحناً في الإنجليزية والفرنسية ونحوهما من الأنماط التركيبية[٢٣].

إنَّ خداع اللسانيات الكلية في أحادية الأدوار المحورية للموضوع وتعميمه على اللغات دون النظر في خصائصها الإرثية والتكوينية، ولاسيما اللغة العربية يغدو مهيلا تذروه رياح الصنعة وحبكة سيبويه الرصينة إذ يقول: ((اعلم أنَّك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت: فاعلته، ومثل ذلك ضاربته وفارقته، فإذا كنت أنت فقلت: كارمني فكرمته))[٢٤]، وعلى خطى مطاوعة الموضوع في العربية وانتفاء أحادية الأدوار المحورية يسير الرضي في شرحه للشافية: ((فاعل لأقسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيها معنى، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظا وفيها وفي المفعولية معنى، واعلم أنَّ الأصلَ المشترك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى وهو الأكثر، نحو ضاربته وتضاربنا... ثم اعلم أنَّه لا فرق من حيث المعنى بين فاعل وتفاعل في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعدا، وليس كما يتوهم من أنَّ المرفوع في باب فاعل هو السابق بالشروع في أصلِ الفعل على المنصوب بخلاف باب تفاعل)) [٢٥]، فكلًا من الفاعل والمفعول إذا وقع بعد مطاوعة (تفاعل وفاعل) كان لهما ((وظيفة نحوية مناسبة لحالته التركيبية، ويشارك الآخر في وظيفته بمقتضى صيغة الفعل الصرفية، فكلاهما مزدوج الوظيفة، إذ يتلقى الموضوع (عادل) وظيفة الفاعل

الصريح المناسبة لحالة الرفع مع وظيفة المفعول الصريح المناسبة لحالة النصب ومعها وظيفة الفاعل الضمني))[٢٦]، وهنا يستعمل الأوراغي أحادية الأدوار المهلهلة في اللسانيات الكلية دعاية للسانيات النسبية كونها هي الحل لمثل هذه الفكرة ((إنَّ تدافع الأنحاء كما برز من خلال مثال أحادية الوظيفة أو الازدواج الوظيفي لاينحل إلَّا في إطار اللسانيات النسبية، فمن شأن هذه النظرية أنْ تتوقع لنمط من اللغات كالعربية وسيط الجذر، وللنمط المقابل كالإنجليزية وسيط الجذع، وبما أنَّ هذين الوسيطين اللغويين واقعان على طرفي نقيض انتفى النمط اللغوي الثالث، ولما تقدم يكون مبدأ الازدواج الوظيفي غير وارد بالنسبة إلى النحو التوليدي؛ لأن مبادئ قواعده مستخلصة من نمط اللغات التركيبية كالإنجليزية ومع ذلك وسعها تشومسكي بغير صنعة ولا تلطف لتشمل نمط اللغات التوليفية كالعربية)) [٢٧].

اللسانيات الكلية ومفهوم الرتبة:

تواتر في أذهان اللسانيين الغربيين ومن تعمد بفكرهم من العرب الغرباء أن ((لكل لغة بشرية رتبة أصلية)) [٢٨]، وزادت هذه الفكرة نضجا ورسوخا منذ أن أصَّلَ تشومسكي للعربية الرتبة (فعل ــ فاعل ــ مفعول به)، فوضع قاعدة تتداعى كل اللغات لها وهي (حرك الألف)[٢٩] من أجل توحيد الرتب في اللغات، ((ولا تعور قاعدة حرك الألف ولا تحوجه إليها إلَّا بسعي في إطار اللسانيات الكليَّة إلى رفع الفوارق بين الأنماط اللغوية بتخطي الوسائط، وهو ما حاوله تشومسكي أولًا عن طريق ما يسميه بتعميم إطار نظريته للإحاطة بأنماط من اللغات المختلفة ظاهريا)) [٣٠]، وهذا أحد العرب المنغمسين في هذه النظرية حد النخاع يقول: ((والعربية يرد فيها الاسم رأسا في صدر المركب الاسمي، والحرف رأسا في صدر المركب الحرفي... فإذا عممنا هذا المبدأ ليشمل الجملة على اعتبار أنَّ الفعلَ رأسُ الجملة أمكن أنْ نقول: إنَّ الفعل في صدر الجملة هو أصلُ الرتبة كسائر الرؤوس الأخرى التي في صدر مركباتها) [٣١].

إنَّ مرجعية الفاسي تنبع بحسب الأوراغي من فرضية (اكرنبرغ) المراسية القاضية بأن يكون لكل لغة رتبة أصلية، وكأنَّ كل اللغات تركيبية دون إعارة الاهتمام والوقوف على ضفاف اللغات التوليفية والرتبة فيها[٣٢]، وهي من القوادح الكثيرة التي تواجه النحو الكلي، وهنا لا يترك الفاسي كلامه مهلهلًا دون أنْ يؤسسه على دلائل استدعاها من التراث العربي تؤيد دون استقراء كامل على ما ذهب إليه من أصالة الرتبة الواحدة في العربية، ففي الإضمار يذكر النحاة: أنَّ مفسر الضمير يجب أنْ يتقدمه إما لفظًا أو رتبةً، فإذا صحَّ هذا القيد على الإضمار وجب أنْ

تكون الرتبة أصلية وهي تقديم (الفعل) دوما كونه رأسا في العربية وأصلا، وكذلك في ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل من حيث الجنس والعدد إذا تقدَّم الفاعل على الفعل، فاذا لم يتقدم فلا ضرورة من هذه المطابقة[٣٣]، ويزاد على ذلك قياسه ((ترابط مكونات الجملة بترابط مكونات غيرها من المركبات المتراصة[٣٤]، كالتبعية ماعدا العطف والموصولية والحرفية))[٣٥].

وهذا الفاسي ينطلق من عمق الموروث اللساني الغربي في تأصيل كلامه، إذ إنَّه يعترف بتعدد الرتبة في العربية غير أنَّه يرفضها لا لشيءٍ إلَّا لأنَّ القواعد القولية التي يعمل عليها تحتاج إلى أنْ تضعَ تعدد الرتب في العربية بين القواعد غير الطبيعية وغير المرغوب فيها، وكل ذلك رفضا أنْ تكون العربية لغة تختلف عن أقرانها[٣٦]، ومن طرائف الحلول عنده حتى تكون العربية أمعةً لسيدة اللغات التشومسكية أن لجأ إلى حل قائم على ما أطلق عليه (الافتراض الرابطي): ((وهو افتراض يوحد بين الجمل التي اعتبرت اسمية، وتلك التي اعتبرت فعلية وهذا الافتراض يعني أن الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية جمل ذات رابطة (أو رابطية) مثلها في ذلك مثل الجمل التي تظهر فيها رابطة، كما في: كان في الدار زيد، كان الرجال مجتمعون، فهذا الفعل الرابطة مزودا بصفات الجهة والزمن يظهر في السطح، وقد لا يظهر حين وجود صفات أخرى، فإذا صحَّ هذا الافتراض يكون المركب الاسمي الموجود (الهرم مرتفع، أمريض أنت) فاعلا!))[٣٧]، ولو أنعم هؤلاء النظر قليلًا في العربية لعلموا أنَّها أسمى من أن نقيدها برتبةٍ أصليةٍ واحدة فقط، يقول سيبويه في باب المسند والمسند إليه: ((وهما ما لا يغنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بدًّا... فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء))[٣٨]، وعجيب أنْ يغيبَ هكذا تأصيل لأول كتاب نحوي عربي تهافتت عليه عقول الناس عن بعض هؤلاء الباحثين وقصروا النظر إلَّا في ضبابية اللسانيات الكلية، وهذا ابن يعيش يقرر أنَّ العربية متعددة الرتب وكلها أصلية كما ذكر سيبويه: ((وهذا إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام، ويحصل من الفائدة فإن ذلك لا يحصل إلَّا من اسمين، نحو: زيد أخوك.... أو من فعل واسم، نحو: قام زيد، وانطلق بكر، فيكون الفعل خبرا والاسم مخبرا عنه)) [٣٩]، بل أنَّ الذي يثبت أكثر غنى العربية بتعدد الرتب الأصلية ظاهرة الإعراب، يقول الأوراغي: ((وبعبارة أخرى أنَّ اختيار العربية وغيرها من اللغات وسيط العلامة المحمولة وهو معنى الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم تكون قد ضمنت لفصها التركيبي بنية قاعدية ذات رتبة حرة، منها تشتق مباشرة كل التراتيب المحتملة، ولا تؤصِّل ترتيبا بعينه؛

لأن هذا العمل يليق بلغات اختارت وسيط الرتبة المحفوظة، فضمنت لفصها التركيبي بنية قاعدية ذات رتبة قارة هي الأصل)) [٤٠]، ويرى الأوراغي أنَّ العربية كونها توليفية لا تحتاج إلى قاعدة تحريك (نقل أي مقولة إلى أي موقع)، بل إلى قاعدة تنضيد تنشئ بها علاقات رتبية بين مكونات الجملة المشرفة على التحقيق، فبواسطة التنضيد يمكن الاستغناء عن المفاهيم النظرية المناسبة لتحليل لغة من النمط التركيبي، إذ لا تحتاج العربية ومثلها من التوليفات إلى قاعدة (حرك الألف)؛ لأنه يتحقق بالتنضيد ما يتحقق في النمط التركيبي من اللغات بقاعدة التحريك المذكورة[٤١]، ولهذا يقرر(ونحن معه): ((بما للنمط التوليفي من بنية حرة تتولد منها مباشرة بأصول تداولية كل التراتيب المحتملة لا يفتقر ولا يحتاج إلى قاعدة حرك الألف التي يشغلها النمط التركيبي من أجل تفريع بنية بترتيب مغاير لترتيب بنيته القاعدية الغار...)) [٤٢]، ويؤكد ذلك في قوله أيضا: ((كل لغة أخذت بوسيط الرتبة المحفوظة كالإنجليزية وجبت لها رتبة أصلية... وكل لغة أخذت بوسيط العلامة المحمولة كالعربية وجبت لها رتبة حرة، فيسمح تركيبها التوليفي بكل التراتيب الممكنة ولا يمنع ترتيبا)) [٤٣].

وخلاصة القول فيما سبق من نقد لازمت اللسانيات الكلية، أنَّ اللغات التوليفية ومنها العربية بما يميزها من خصائص كوسيط التصريف والعلامة المحمولة، وفص المعجم الشقيق واصطناعية العلاقة وتعدد الرتب الأصلية فيها كل ذلك وغيره كثير يجعل من الاستحالة أن تسكن تحت خيمة واحدة مع اللغات التركيبية والتي يمنعها هي بدورها مزايا تناقض اللغات التوليفية كالعلاقة الاعتباطية ووسيط الترصيص وحرك الألف والرتبة المحفوظة وأصالة الرتبة ووحدانية الأدوار والمحاور، ولولا العلاقات المجردة والدلالات المحضة لما التقت هذه اللغات إلَّا كونها أصواتا للتعبير عن الأغراض، وهنا يمكن القول إنَّ النسق المنطقي للسانية التشومسكية مؤهل فقط أن يتنبأ بمبادئ اللغات التركيبية وقواعدها وفصوصها كالإنجليزية والفرنسية وغيره، أمَّا في اللغات التوليفية فهو لامحالة ــ اعتمادا على ماسبق وغيره ــ قاصر في الإحاطة بالخصائص البنيوية لهذه اللغات[٤٤]، فتجميع اللغات تحت مفهوم لساني واحد يشترط فيه توافق الوسائط السابقة فيما بينها، فمن أوجه الالتقاء في اللسانيات المستقبلية لتكون شمولية أن تهتم في حصر الاحتمالات اللسانية المتقابلة وتنسق مختلف الوسائط اللغوية المتوافقة اهتمام العلومية الخاصة على أصول علم بعينه ؛ لتجعل منها موضوعا للتحليل والفحص الدقيق[٤٥]،ومما تقدم يتبين الفقر المعرفي من بعض المحدثين بعربية سيبويه المحفوظة بالقرآن عندما يقرر أنَّ النماذج

الغربية أثبتت كفايتها الوصفية وليس هناك ما يمكن أن يشكك بقدرتها على وصف العربية بها، إلَّا اذا كان الأمر يتعلق بشعوذة تدعي أننا نحتاج إلى غير النموذج الغربي في ذلك المجال[٤٦]، يقول الدكتور رشيد العبيدي(رحمه الله): ((من العسر والتعذر أن أطبق منهجا بحثيا وضع مناسبا للغة أو لغات ذوات سمات خاصة على لغة امتلكت في ذاتها قوة خلودها وبقائها راسخا على خصائصها)) [٤٧].

المطلب الثاني: اللسانيات الكلية ومرجعية الفكر التشومسكي:

في خضم هذا التدافع المعرفي العلومي المؤطر بالفلسفة وُلِدَ ما يسمى باللسانيات البلومفيلدية وتلميذتها التوليدية، وهذه الولادة لهذه الأفكار لا يمكن أن تعد قيصرية بل أنَّ جذورها شاخت في الفكر الغربي بعد أن تصابت في مظان اليونانيين، فما غفل كتاب تعرض لنشوء اللسانيات الغربية وأرخ لأطوارها عن إثبات وجهة الاختلاط الحاصل في الدراسات اللغوية والفلسفية والمنطقية لدى اليونانيين، ويرجع هذا التمازج الذي ينبئ لناظره بالغموض المعرفي إلى عدم الفصل بين هذه المجالات المعرفية، وسيادة التفكير الفلسفي وشموله لما هو لغوي أو منطقي[٤٨]، وعلى الرغم من تأصيل مرجعية اللسانيات في الفكر الأرسطي إلَّا أنَّ بعض الذين سحرتهم ضبابية هذا العلم الفلسفي أراد أن يضفي عليه مرجعية حداثوية متناغمة ومتسلسلة مع بواقي اللسانيات البنيوية وما تبعها، فمرجعية هذه اللسانيات الكلية أنَّها جاءت ردة فعل على سلوكية بلومفيلد، يقول أحدهم: ((لقد تجلى المنزع الجديد في مقاربة الظواهر، خاصة اللسانية مع مقالات وكتب نعوم تشومسكي التي تجاوزت البنيوية المزدهرة بأوربا وأمريكا باعتماد مقاربة رياضية تطمح لإنتاج عدد لامحدود من العبارات انطلاقا من عدد من القواعد، وهو ما دفع تشومسكي إلى تغيير منهجية اشتغاله، حيث تخلى عن المنهج الوصفي القائم على استقراء المتون اللغوية))[٤٩]، وفي تأصيل الدكتور سمير استيتية ((كانت هذه النظرية ثورة على البنيوية في دراسة اللغة))[٥٠]، ويرى بعض الباحثين أنَّ هذه المرجعية وأساسها قد ((نشأ على أنقاض اللسانيات الوصفية، فقد كان من البديهي أنْ تؤدي الانتقادات التي وجهت إلى الوصفيين إلى البحث عن أنموذج جديد يجيب عن الأسئلة التي لم تستطع اللسانيات الوصفية الإجابة عنها))[٥١]، وهذا النهج التأصيلي كون اللسانيات الكلية ردة فعل على صرامة المنهج النفسي الذي اعتمده (واطسن) قد تماهى كثيرا وتناغم مع هؤلاء المشتغلين في هذا المجال المعرفي، فالدكتور محمد يونس لا يختلف عمن سبق في ذلك: ((رفض تشومسكي في مراجعة لاذعة النهج

السلوكي في استخدام اللغة بوصفها نتاجا غير مقبول للتجريبية الصارمة في المدرسة السلوكية البلومفيلدية...))[٥٢].

فمرجعية الكلية كانت للتغلب على بعض العجز والقصور لدى معاصريه؛ وذلك بوضع تحليلاتهم اللغوية في إطار أكثر رسوخا وقناعة[٥٣]، فقد انتقد نعوم البنيوية النفسية لأنَّها ركزت في مسألة سطحية اللغة، واقتصرت على وصف ظواهرها من الخارج دون الولوج في تفسيرها[٥٤]، يقول زكريا إبراهيم: ((الخطوة الجديدة والجريئة التي أخذ تشومسكي على عاتقه القيام بها هي القيام بطفرة أو وثبة ذات طابع كيفي تكون هي الكفيلة بنقل علم اللغة من المرحلة الوصفية إلى المرحلة النظرية أو التفسيرية)) [٥٥].

وكل ما سبق –عدا مقدمة المطلب– أنَّ الفكر التشومسكي كان أثرا خلفته تدهور صحة السلوكية في تنظيرها الوصفي دون أن تداوي صحتها بالدواء التفسيري، وهناك منحى آخر في مرجعية اللسانيات الكلية وجذور تكوينها مفاده: ((أنَّ تشومسكي في افتراضه لأصول اشتقاقية تركيبية أفاد من علم النحو التاريخي من منهج أبيه المهتم بهذا العلم، فالنحو التاريخي يسعى لافتراض أصول مجردة تفسر بعض التشابه والشواذ بين مختلف اللغات وإرجاع هذه الصورة إلى لغة واحدة انحدرت في تطور تاريخي من الأسرة اللغوية..)) [٥٦]، وهذا التوجه في معرفة أصول اللسانيات الكلية يؤيده بعضهم بقوله: ((والمتأمل في أعمال رائدي اللسانيات (سوسير وتشومسكي) يلاحظ أنَّ أعمالهما التي شكلت محطة تحول كبرى أو قطعية إبستمولوجية في تاريخ الفكر اللغوي كما يقال ظلت محتفظة بالكثير من الأفكار اللغوية الماضية على مستوى المفاهيم والمصطلحات على السواء)) [٥٧].

اللسانيات الكلية وحقيقة الأصول:

فيما سبق من آراء نجد أنَّ هناك تواترا بين القوم ــ إلَّا من شذ أو تمحص الأمر فلسفيا ــ أنَّ الأصول الكلية هي ردة فعل على بواقي اللسانيات القديمة، غير أنَّ حقيقة الأمر أعمق من ذلك وأجذر كما يرى الأوراغي مثلا، ((لقد فصل الفلاسفة والمناطقة البنية الكلامية عن البنية القولية ؛ ليهتموا بالأولى لعمومها على حساب الثانية لخصوصها حتى إذا عادوا بنظرهم من البنية الكلامية إلى البنية القولية تكون لديهم ما اعتقدوه مفاهيم لسانية كلية، وعليه فأن كل من وصل إلى البنية القولية منطلقا اليها من غيرها المقترن بها حصل له شعور بأن ما في لغته يجب أن يمثل ما في كل اللغات، وهذا أول شرط لتكون صف اللسانيات الكلية)) [٥٨]، وهذا

الكلام مؤيد من تلاحم النحاة واستدلالهم على مختلف مشاربهم أنَّ أقسام الكلم ثلاثة: الاسم والفعل والحرف[٥٩]، وهي بنيات كلامية، يقول الأنباري: ((إنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال، ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى أنه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط ؟ فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة))[٦٠]، وهذا النص عبر بوضوح عن إمكان اتخاذ موجودات الكون في لزوم بعضها عن بعض أساسا لتجميع الكلمات في الأقسام الثلاثة التي تكون منها الكلام إلى كل اللغات، وهذا ما أشار إليه بلومفيلد أنَّ قدماء اليونانيين تشخص بنية لغتهم الصور الكلية للفكر البشري، وتحتمل أن تشخص نظام الكون، ومن هذا الاعتقاد يتولد إمكان خاصية قولية لوحظت في لغتهم على لغات البشر، والذي يزكي هذا المنحى المرجعي للكليات اللسانية المقارنة في القدم بين الرومية واللاتينية والإغريقية، أو عند اللغة وما طرأ عليها من تغيير كما في اللاتينية، فدفعت هذه العقيدة النحاة في القرن السابع عشر إلى صوغ أنحاء عامة يفترض فيها أن تستدل على بنية لغات تجسد قوانين المنطق التي يذعن لها الكل ويقبلها، وهنا يتكشف سريان هذه العقيدة وتأثيرها في أعمال تشومسكي التعميمية عندما يقرر أنَّه لم يتردد يوما في اقتراح أنَّ المبادئ التي تبدو ذات قيمة تفسيرية في الإنجليزية هي مبادئ النحو الكلي، وأمَّا العربية وشبيهاتها فهي لغة هامشية تتأثر بالنظرية المنطبقة عليها ولا تؤثر فيهما كما الإنكليزية كون هذه الأخيرة مركزية التكوين، وممَّا تقدم يرى الأوارغي حاسما مرجعية اللسانيات الكلية أنَّ الانتهاء إلى بنية اللغة انطلاقا من بنية غيرها شرط لتكون اللسانيات الكلية بضمان تطابق المقام بين البنيتين[٦١]، فالمرجعية الحقيقية للسانيات الكلية تكمن في تأصيل ما توافقت عليه لغات البشر من الأقسام الكلامية الثابتة، فالحدث والمتغير والرابط متوافر في كل اللغات، وما لوحظ بعد ذلك من خصائص في كل لغة يمكن تعميمها على سائر اللغات كونها تتوافق فيما بينها في هذه الأنماط الثلاثة التي هي الأساس في تكوين اللغات، وهي رموز عقلية لا تختص بها العربية دون غيرها[٦٢]، وأقسام الكلم هذه هي ما تمثل البنية الكلامية العامة للغات.

خاتمة البحث

وفي ختام هذه الرحلة استوقفت القلم ليسجل أهم ما تبين من نتائج، وهي الآتي:

١ــ من أولويات النظرية التشومسكية أنها تعتمد على مبدأ التعميم والفرض الاعتباطي وقواعد الرياضيات في بناء أركانها، وهذا يجعلها نظرية علومية طبعية أكثر منها لغوية بل يمكن استعمال هذا المنهج الرياضي في المجال اللغوي احتمالا وليس يقينا.

٢ــ اعتمدت اللسانيات الكلية على الانتاجية والابداع والقدرة والكفاية اللغوية، وهذه تقوم على أساس ذلك الموروث العضوي الطبعي المنتقل من السلف إلى الخلف، وأما في المستوى الذي ذهب إليه الأوراغي فاللغة تنشأ بالوضع الاختياري وتنتقل بالاكتساب.

٣ــ حتى تتناسل اللغات من فصيلة واحدة هي الانكليزية قرر هؤلاء أن للغات معجما واحدا، وهذا يتعارض مع تكوينات اللغات ولاسيما العربية واليابانية التي تعتمد على المعجم الشقيق القائم على العلاقة بين الأفعال ومشتقاتها واعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول.

٤ــ نتج من هذا البحث التعري عن وحدانية الرتبة للغات، فلكل لغة رتبة أصلية كلام لا يستقيم على عوده ولاسيما في العربية.

٥ــ في أصالة اللسانيات الكلية ومرجعيتها اختلفت الرؤى، فمنها من جعلها ردة فعل على السلوكية، ومنها من صيرها كائنا تاريخيا، وغير ذلك، إلَّا أنَّ انطلاقة هذه النظرية كانت من مبدأ الانطلاق من مرجعية واحدة يفضي عقلا إلى نتائج واحدة، والأمور العقلية لا تختلف معطياتها باختلاف اللغات، فنجد أنَّ هذه النظرية انطلقت من ثوابت اللغات، وهي: الاسم والفعل والحدث وهذه لا تنحصر بلغة دون أخرى.

هوامش البحث ومصادره:

(١) العربية واللسانيات: ١٩.

(٢) مباحث في علم اللغة واللسانيات: ٢٠٩.

(٣) اللسانيات واللغة العربية: ٥٤.

(٤) نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة: ٤٢ ــ ٤٣.

(٥) ينظر: الوسائط اللغوية: ١١.

(٦) ينظر: اللسانيات بين السلوكية والنظرية: ٧٧.

(٧) ينظر: اللسانيات اتجاهاتها: ١٣٦.

(٨) ينظر: قضايا ابستمولوجية في اللسانيات: ٨٣.

(٩) ينظر: قضايا ابستمولوجية في اللسانيات: ٨٣.

(١٠) ينظر: مدخل إلى اللسانيات: ٨٢.

(١١) ينظر: اللسانيات المجال والوظيفة: ٢٩٩.

(١٢) مقدمة ابن خلدون: ١.

(١٣) محاضرات في اللسانيات: ١٦٣.

(١٤) ينظر الوسائط اللغوية: ٢١٢.

(١٥) المصدر نفسه: ٢٠٢.

(١٦) ينظر: اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية: ٢٧١-٢٧٣.

(١٧) ينظر: الوسائط اللغوية:٢٠٢.

(١٨) ينظر: المصدر نفسه٣٩٢:.

(١٩) ينظر: اللسانيات المجال والوظيفة: ١٨٦.

(٢٠) الوسائط اللغوية: ٢٠٨.

(٢١) ينظر: اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية: ٢٦٨.

(٢٢) الوسائط اللغوية: ٢٠٨.

(٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣١٨.

(٢٤) الكتاب: ٦٨/٤.

(٢٥) شرح الشافية: ١٠٠/١ــ١٠١.

(٢٦) اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية: ٢٦٥.

(٢٧) اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية٢٦٦:.

(٢٨) المصدر نفسه: ٢٦٣.

(٢٩) مصطلح استعملته اللسانيات الكلية دلالة على نقل أي مقولة إلى أي موقع، ينظر: الوسائط اللغوية: ١٧٨.

(٣٠) الوسائط اللغوية: ١٧٨.

(٣١) اللسانيات واللغة العربية: ١٠٨.

(٣٢) ينظر الوسائط اللغوية: ١٧٩.

(٣٣) ينظر: اللسانيات واللغة العربية: ١٠٥ــ١٠٩.

(٣٤) يقصد بالمتراصة: مصطلح يدل على مركب ترابطت مكوناته بعلاقة رتبية، فامتنع عليها تبادل المواقع أو نقل بعضها أو الفصل بينها. ينظر: الهامش في الوسائط اللغوية: ١٨٠.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) ينظر: اللسانيات العامة واللغة العربية: ٥٦ــ ١٣٣ ــ ١٣٤.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) الكتاب: ٢٣/١.

(٣٩) شرح المفصل: ٤٥/١.

(٤٠) اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية: ٢٦٤.

(٤١) ينظر الوسائط اللغوية: ١٧٨.

(٤٢) الوسائط اللغوية: ١٧٨.

(٤٣) نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة: ٨٣.

(٤٤) ينظر: اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية: ٢٦٧.

(٤٥) ينظر: الوسائط اللغوية: ٣٩٥.

(٤٦) ينظر اللسانيات العامة واللغة العربية ٥٧.

(٤٧) ينظر: مباحث في علوم اللغة واللسانيات: ٢٠٩.

(٤٨) ينظر: الوسائط اللغوية: ٦٤.

(٤٩) التداولية أصولها: ٥٩ ــ٦٠.

(٥٠) اللسانيات المجال والوظيفة: ٧٣.

(٥١) محاضرات في اللسانيات: ١٥٩.

(٥٢) مدخل في اللسانيات: ٨٣.

(٥٣) ينظر: فهم اللغة: ٥٩.

(٥٤) ينظر: تأصيل النظريات اللسانيات: ٣٥٢.

(٥٥) مشكلة البنية: ٦٤.

(٥٦) نظرية النحو التوليدي: ٤٨.

(٥٧) في اللسانيات العامة: ٩٨.

(٥٨) ينظر: الوسائط اللغوية: ٦٦.

(٥٩) ينظر المصدر نفسه.

(٦٠) أسرار العربية: ٢٣.

(٦١) ينظر: الوسائط اللغوية: ٦٧ــ٦٨، ونظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة: ٤٨.

(٦٢) ينظر الوسائط اللغوية: ٦٧.

المصادر والمراجع

١. تأصيل اللسانيات الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، د، هدى صلاح رشيد، ط١، منشورات ضفاف، دار الأمان، الرباط، ٢٠١٥م.

٢. التداولية أصولها واتجاهاتها، جواد ختام، ط١، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ٢٠١٦م.

٣. شرح المفصل، للشيخ ابن يعيش النحوي، تح احمد السيد سيد أحمد، واسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوقيفية، مصر، د ت.

٤. شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين الاستراباذي، تح، محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاق، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

٥. العربيَّةُ واللِّسانيَّات–قراءةٌ ناقدة–، أ.د. يوسف خلف محل، مكتبة الحبيب، ط:١، ٢٠١٨م.

٦. فهم اللغة، نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي، تيرينس موور، وكرستين كار لنغ، ترجمة، د، حامد حسين الحجاج، مراجعة د، سلمان داود الواسطي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٨م.

٧. في اللسانيات العامة تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، د، مصطفى غلفان، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ٢٠١٠م.

٨. قضايا ابتسمولوجية في اللسانيات، حافظ اسماعيل عليوي، ومحمد الملاخ، ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٩م.

٩. الكتاب، سيبويه، تح، عبد السلام محمد هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١٠. اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، د، نعمان بوقرة، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٩م.

١١. اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، د، سمير شريف استيتية، ط٢، عالم الكتب الحديثة، الأردن، ٢٠٠٨م.

١٢. اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، د، محمد الأوراغي، ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠١٠م.

١٣. اللسانيات واللغة العربية، د، عبد القادر الفاسي الفهري، ط١، دار توبقال للنشر، الرباط، المغرب، ١٩٨٥م.

١٤. مباحث في علم اللغة واللسانيات، د، رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢م.

١٥. مبادئ اللسانيات، د، احمد محمد قدور، ط٢، دار الفكر المعاصر بيروت، ١٩٩٩م.

١٦. محاضرات في اللسانيات، د، خالد خليل هويدي، د، نعمة دهش الطائي، ط١، مكتب نور الحسن، بغداد، ٢٠١٥م.

١٧. مدخل إلى اللسانيات، د، محمد محمد يونس علي، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ٢٠٠٤م.

١٨. مشكلة البنية وأضواء على البنيوية، د، زكريا إبراهيم، مكتبة مصر، د ت.

١٩. مقدمة ابن خلدون،، الشيخ عبد الرحمن محمد بن خلدون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

٢٠. نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، د، محمد الأوراغي، ط١، منشورات اختلاف، الجزائر، ٢٠١٠م.

٢١. نظرية النحو التوليدي التحويلي، كريم عبيد عليوي، ط١، سلسلة أكاديميون جدد، بغداد، ٢٠١٢م.

٢٢. الوسائط اللغوية، أفول اللسانيات الكلية، د، محمد الأوراغي، دار الأمان ط١، الرباط، ٢٠٠١م.

البحوث والمجلات:

٢٣. اللسانيات بين السلوكية والعقلانية، د: محمد زياد كبة، مجلة الفيصل، العدد: ٧٧، ذو القعدة: ١٤٠٣هـ–آب: ١٩٨٣م.